



مساهمة الحكم الراشد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومحاربة الفساد

**The Contribution of Good Governance to Achieving the Requirements of Sustainable
Development and Fighting Corruption**

أ.بييض القول عبد الله، طالب سنة ثالثة دكتوراه، جامعة زيان عاشور بالجللفة، الجزائر.

أ.خيرري عمار، طالب سنة ثالثة دكتوراه، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر.

د. باكرية علي، أستاذ مؤقت بجامعة زيان عاشور بالجللفة، الجزائر.

الكلمات المفتاحية	المخلص	تاريخ الإرسال: 2020/11/15	تاريخ القبول: 2021/05/19	تاريخ النشر: 2021/06/15
الحكم الراشد؛ التنمية المستدامة؛ الفساد الإداري والمالي	تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية الحكم الراشد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بصفة عامة ومتطلباتها في الجزائر بصفة خاصة، وهذا من خلال إظهار العوائق التي تحول دون ذلك، وهذا باعتبار الحوكمة من بين أهم المرتكزات الأساسية للنهوض بالتنمية المستدامة في أي بلد، فلا تكون التنمية بلا رشادة في تسيير الموارد المتاحة، مما يستوجب من كل الجهات المسؤولة وحتى كافة أطراف المجتمع القيام بأدوارهم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، فالفائدة من الجميع إلى الجميع. ومن بين النتائج الهامة التي تم التوصل إليها أن الجزائر تتوفر على موارد هائلة متوزعة على كافة التراب الوطني، ولكنها لا تستغل بعقلانية، وأن جل المشاريع التي تقام في الجزائر في إطار التنمية المستدامة فاشلة، والتنمية من الجانب الاجتماعي نلتمسها في التعليم المجاني والصحة المجانية ودعم المواد الأساسية للاستهلاك...، وإن كان يشوبها بعض من الفساد. أما في باقي القطاعات فهدر للمال تحت شعار مشاريع في إطار التنمية المستدامة.			
	Abstract	Keywords		
	This study aims to show the importance of good governance in achieving the requirements of sustainable development in general and its requirements in Algeria in particular, and this by showing the obstacles that prevent this, considering governance is among the most essential pillars for the advancement of sustainable development in any country, so development is not without Guidance in managing the available resources, which requires all responsible parties and even all parties to society to play their roles to achieve the requirements of sustainable development, so the benefit from everyone to everyone. Among the important results that have been reached is that Algeria has enormous resources distributed all over the national territory, but they are not exploited rationally, and that most of the projects that are set up in Algeria within the framework of sustainable development are unsuccessful, and development from the social side we seek in free education, free health and support for materials. Basic consumption ... albeit marred by some corruption. As for other sectors, money is wasted under the slogan of projects within the framework of sustainable development.	Good Governance; Sustainable Development; Administrative and Financial Corruption		
JEL Classification Codes : F63; M4 ; D73.				

تعتبر التنمية المستدامة هاجس الكثير من الدول، حيث تسعى جاهدة إلى بلوغ أحسن المستويات وهذا بتوجيه كل الموارد والجهود لبلوغ ذلك، ولكن تصطدم بواقع عدم الرشادة في تسيير الموارد مما يعثر سير التنمية في المسار الصحيح وهذا ما يثبتته الواقع على مر من الزمان، فتتوالى المحاولات من خلال إعادة الخطط والبرامج.

ف نجد الدول المتخلفة تتخبط بين الأزمات العالمية والأزمات الداخلية والمتمثلة في عدم التسيير الأمثل للموارد الداخلية، فنجد الدولة الجزائرية تعتمد في إيراداتها على الإيرادات المحصل عليها من المحروقات، وفي ظل الأزمات العالمية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي يظهر أثره من خلال التأثير على سير التنمية، مما يؤدي بالجهات الوصية باتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ الاقتصاد.

وتعتبر الحوكمة من بين أهم المرتكزات التي للنهوض بالتنمية المستدامة في أي بلد، فلا تكون التنمية بلا رشادة في تسيير الموارد المتاحة، مما يستوجب من كل الجهات المسؤولة وحتى كافة أطراف المجتمع القيام بأدوارهم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، فالفائدة من الجميع إلى الجميع.

وفي دراستنا هذه سنحاول الإجابة عن الإشكالية التي جاءت نتيجة الجدلية القائمة حول التنمية المستدامة، وما هي العوامل التي تؤثر عليها والمسببة لها، ليبدأ الباحثون بمعالجة هذه المشكلة من خلال الدراسات والبحوث، لتأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة هذه المشكلة من خلال الإجابة على السؤال الجوهرى التالي:

هل يساهم الحكم الراشد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومحاربة الفساد ؟

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة على التنمية المستدامة؟
- ما هو الحكم الراشد والمجالات الخاصة به؟
- ما هي علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة؟

1. مدخل لحوكمة المؤسسات

تعتبر الحوكمة أداة تساهم في تفعيل الآليات الرقابية (التدقيق الخارجى، التدقيق الداخلى، لجنة التدقيق، الرقابة الداخلية...) لخدمة مصالح كل الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة.

1.2. نشأة مفهوم حوكمة المؤسسات

إن التطور الصناعى الذي كان نتيجة الثورة الصناعية أدى بظهور نظرية الوكالة والتي مفادها انفصال ملكية المؤسسة وإدارتها، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1932 في كتاب المؤلفين الأمريكين Adolf Berle و Gardiner Means والذي تناول الشكل المؤسسى لمنشأة الأعمال.

وفي عام 1976 قام كل من Jensen et Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، وعلى ضوء هذا ظهرت مجموعة من الدراسات في العديد من الدول صاحبها إصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية اهتمام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدى تطور سوق المال ووجود هيئات

رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات التي تصدرها الشركات تعمل به مثل (SEC) Securities exchange commission.

صدرت العديد من التقارير المتعلقة بالحوكمة، ففي المملكة المتحدة (بريطانيا) صدر تقرير المسمى Cadbury Report في سنة 1992 ليؤكد على أهمية حوكمة الشركات لزيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد القوائم المالية، وبالرغم من ان هذه التوصيات غير إلزامية على الشركات إلا أن بورصة لندن كانت ترغب الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بهذه التوصيات، وصاحب هذا ظهور تقرير Hamlet rapport في سنة 1995، وصدر أيضا قانون الأمن المالي في فرنسا الذي يحدد شروط ممارسة مهنة التدقيق للحسابات، كما فرضت الهيئات الدولية لتنظيم المحاسبة تطبيق المعايير المحاسبة الدولية على الشركة المدججة في البورصة.

وفي عام 2002 صدر قانون Sarbanes-Oxly Act يهدف في مضمونه إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ومدير الشؤون المالية ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة (زووي، البرود).

2.2. مفهوم حوكمة الشركات

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة الحرفية لمصطلح Corporate Governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي (أسلوب ممارسة السلطات الإدارة الراشدة). وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال) (سارة وقوضيلي، 2012). كما عرفتها منظمة التمويل الدولية IFC (بأنها نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها) (جمعة ولعشوري). وفي تعريف آخر حسب Arthur Levitt الرئيس السابق لهيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC على أن الحوكمة هي (حلقة الوصل بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ونظامها للإبلاغ المالي) (إبراهيم، الحمداني، 2012). كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من الإرشادات التي تبين كيفية العمل في المؤسسة وخارجها من الأطراف ذات المصلحة، وأيضاً تبين كيفية الرقابة لأجل تجسيد هذا النظام، والذي يشير إلى (الدفاع عن مصالح حملة الأسهم) (علة، قمان، 2012).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لحوكمة الشركات (هي كل الإجراءات والتدابير التي يتم إعدادها وتنفيذها لحفظ مصالح كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة).

وعليه فإنه ومن ضمن المفاهيم السابقة لحوكمة المؤسسات لا بد من وجود قواعد رئيسية تشكل ركائز أساسية لحوكمة المؤسسات وهي: (حسياني عبد الحميد، 2010)

✓ الشفافية: ويقصد بها إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى الأطراف كافة ذات المصلحة لإتاحة الفرصة لها لتحليل عمليات الشركة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛

✓ **المساءلة:** تعني وجود نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ الأعمال لتحقيق أهداف الشركة؛

✓ **المسؤولية:** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط المسؤولية والصلاحيات، فضلا عن وجود مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية، وهذه الأنظمة يتم مراجعتها بشكل دوري، كما يجب أن يتوافر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها؛

✓ **الوضوح:** وتعني وضوح القوائم المالية والإبلاغ المالي، ونظرا لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة الشركة فعليه يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذ جميع الخطوات التي تضمن عدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة به، ولغرض تحقيق هذا الهدف فعلى الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية وما هي العوامل والتقدير التي أعدت على ضوءها هذه القوائم، وما هي السياسات المحاسبية المتخذة وتأثيرها على النتائج؛

✓ **الاستقلالية:** ويقصد بها قيام الشركة بتعيين مدقق خارجي يقوم بتدقيق الكشوفات المالية لها، وعليها التأكد من استقلالية هذا المدقق لضمان القيام بأعماله بصورة مهنية؛

✓ **وجود لجنة تدقيق:** تمتلك صلاحيات بالشكل الذي يضمن لها ممارسة دورها الرقابي على كل من أعمال دائرة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وتقديم التقارير الخاصة بذلك ومتابعة تنفيذها للتأكد من قيام الإدارة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير.

3.2. خصائص حوكمة الشركات: تمثل الخصائص الآتية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد

على تكامل الإطار الفكري الخاص بها وهي: (إبراهيم، الحمداني، 2012)

✓ **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛

✓ **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛

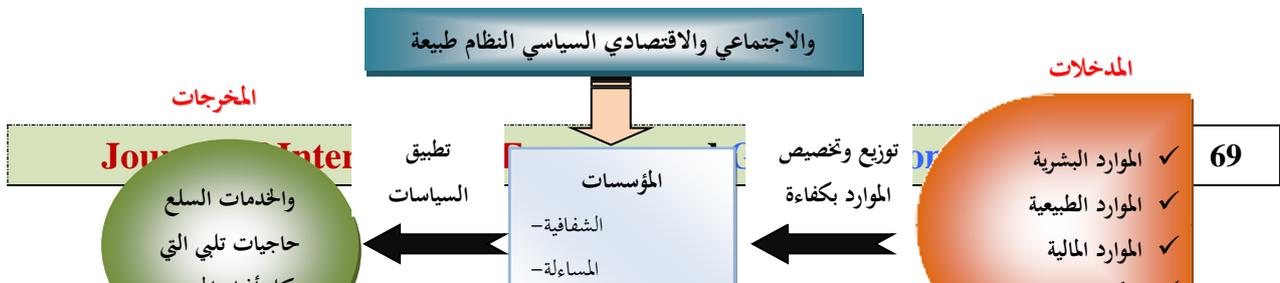
✓ **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛

✓ **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الوحدة؛

✓ **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

✓ **المسؤولية الاجتماعية:** النظر للمنظمة كجزء من المجتمع.

الشكل رقم (02): دورة الحكم الراشد



المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2012، ص 37.

4.2. أهداف حوكمة الشركات:

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها في: (بن أعمارة، حولي، 2012)

- ✓ مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمائتها؛
- ✓ حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعاليات الشركة؛
- ✓ حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- ✓ تحقيق الشفافية في جميع أعمال المؤسسة؛
- ✓ تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة؛
- ✓ تأمين حق المسألة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
- ✓ الحد من استعمال السلطة لغير المصلحة العامة؛
- ✓ تنمية المدخرات بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكار؛
- ✓ الالتزام بالأحكام والقوانين والتشريعات النافذة؛
- ✓ العمل على تأكيد مراجعة الأداء للشركة بما فيها الأداء المالي من خلال لجان التدقيق خارجيين ومستقلين عن الإدارة التنفيذية.

5.2. أهمية حوكمة الشركات:

تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في ما يلي: (السقا، 2012)

- ✓ محاربة الفساد المالي والإداري للشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- ✓ تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛
- ✓ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فعالية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- ✓ تحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية؛
- ✓ ضمان أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

6.2. مقومات حوكمة الشركات:

- تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توفرها حتى يمكن الحكم وتطبيق حوكمة الشركات للوحدة الاقتصادية: (إبراهيم، الحمداني، 2012)
- ✓ توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية؛
 - ✓ وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية؛
 - ✓ وضوح السلطات والمسؤوليات في هيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية؛
 - ✓ فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
 - ✓ تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

7.2. آليات حوكمة الشركات:

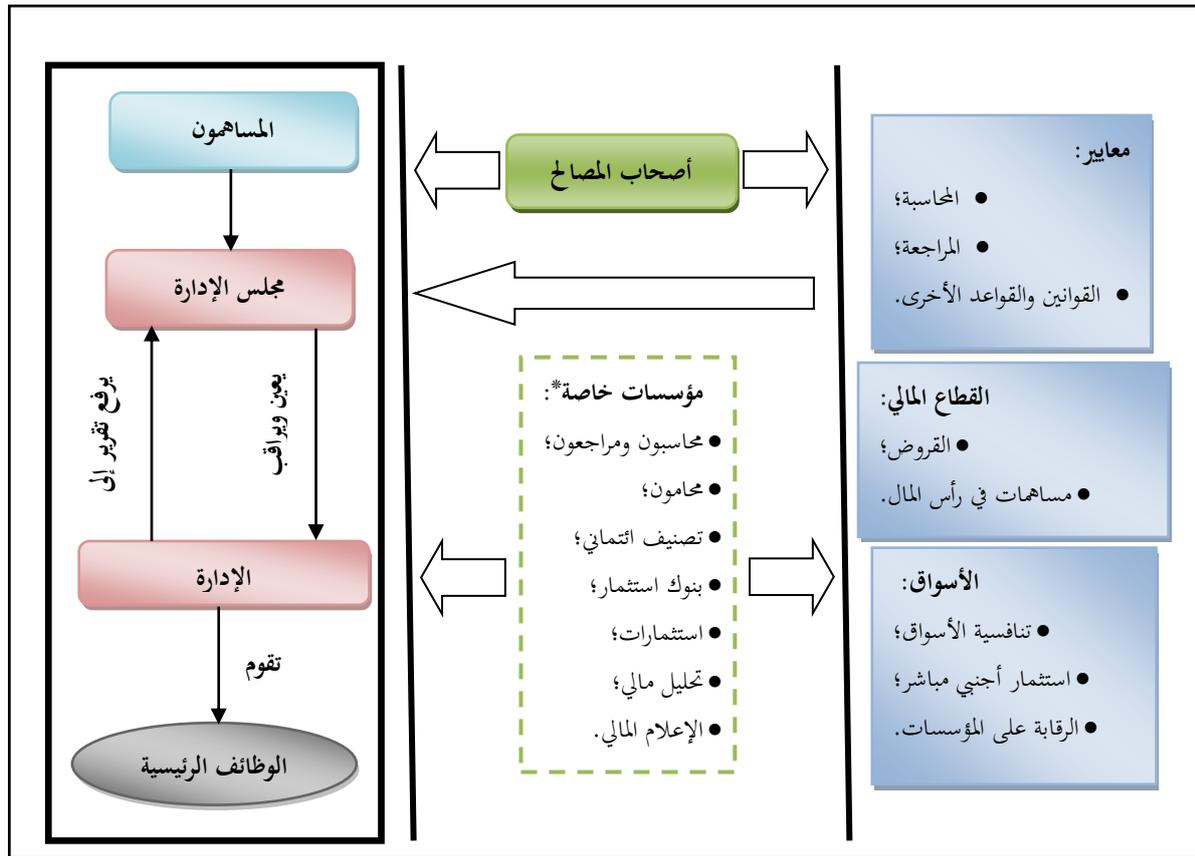
- لحوكمة المؤسسات مجموعة من الآليات المتحكمة فيها، والمتمثلة في: (بن أعمار، حولي، 2012)
- الآليات القانونية: وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات؛
 - الآليات الرقابية: لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة؛
 - الآليات التنظيمية: والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
 - الآليات المحاسبية: والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

8.2. محددات حوكمة الشركات:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على مجموعتين من المحددات: (عثماني، شعابنية، 2012)

- ✓ **المحددات الداخلية:** تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين ثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. وترجع أهمية هذه المحددات إلى إن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة؛
- ✓ **المحددات الخارجية:** تشير المحددات الخارجة للحكومة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:
- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار؛
 - كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازمة للمشروعات؛
 - درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
 - كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية لأحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

الشكل رقم (01): المحددات الخارجية والداخلية للحكومة



المصدر: حساني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص17.

9.2. مبادئ حوكمة الشركات:

تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات حسب ما توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ستة مجموعات رئيسية هي: (بن التومي، قوضيلي، 2012)

✓ **توفر إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وان يتوافق مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛

✓ **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في أرباح الشركة، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة؛

✓ **المعاملة المتساوية للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة للشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب كما ينبغي إن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، وان يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، أو التلاعب بها، أو الحيلولة دون ممارستها وخذاع المساهمين؛

✓ **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون وان يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة؛

✓ **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والتدقيق في الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة... الخ؛

✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

2. دور حوكمة المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري

يعتبر الفساد الإداري والمالي آفة يشهدها العالم في جميع الميادين خاصة في الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو والنامية منها حيث استفحلت بشدة في المؤسسات المنتمة لهذه الدول على وجه الخصوص.

1.3. مفهوم الفساد:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة." أما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (بن تركي، شرقي، 2012)". وبالتالي يعتبر الفساد بصفة عامة هو فعل أشياء مخالفة لما يجب القيام به.

2.3. أسباب الفساد الإداري والمالي:

للفساد الإداري أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هي: (دراوسي، ضيف، 2012)

✓ أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته، ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرة للمشروعية؛

✓ أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية تهيئ المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ... الخ؛

✓ أسباب إدارية وتنظيمية: هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة؛

✓ أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين السياسيين، والذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم؛

✓ أسباب سياسية: يرجع الفساد الإداري والمالي إلى أسباب سياسية مثل: غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة؛

✓ أسباب اقتصادية: تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها هي استغلال الوظيفة الإدارية.

3.3. مظاهر الفساد الإداري والمالي:

إن مظاهر الفساد تتعدد ويمكن حصرها في ما يلي: (شريف، 2012)

- الرشوة: ومعناه حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال؛

- المحسوبية: أي إمرار ما تريده بعض الأحزاب التي تتمتع بالأغلبية؛

- المحاباة: ومعناه تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما يحدث في مجال إعطاء الصفقات وعقود الاستئجار والاستثمار...؛

- الوساطة: أي تدخل شخص ذو نفوذ في إعطاء مثلاً منصب شغل لغير مستحقه؛

- الابتزاز والتزوير: ويتمثل في استغلال الشخص للمركز الذي يشغله في الحصول على الأموال بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة، أو تزوير بعض الشهادات والوثائق... الخ.

3.4. دور الإفصاح في مكافحة الفساد:

إن كل مؤسسة لديها هدف تصل إليه من خلال استهلاك الموارد للوصول إلى منتجات وخدمات، وهذا ما يسمح بخلق القيمة، وكذلك دور المحاسبة التي تقوم بإنتاج المعلومات للوصول في الأخير لإرضاء الطلبات الداخلية والخارجية.

هذا التقديم للمحاسبة يرتكز على الفاعلية التنظيمية، والتي لديها علاقة مباشرة بين نظرية المحاسبة ونظرية الحوكمة، والتي أظهرها كل من Berle et Mean سنة 1932 مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 1929، والمتعلقة بالعلاقة بين المساهمين والمسيرين وكذا الأطراف الفاعلة (حسياني، 2010).

إن حوكمة المؤسسات والتي تعرف على أنها النظام الذي تقاد وتراقب به المؤسسة، والمعلوم أن الذي يقود المؤسسة هم المسيريون، والمعلوم أيضا أن الذي يتحكم في المعلومة المحاسبية والمالية هم المسيريون أيضا، وهذا ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه المؤسسات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق دالة هدفهم وفق طرق قانونية أو غير قانونية تلي لهم طموحهم، وهذا ليس بالشيء الغريب فحسب النظرية الايجابية للوكالة فالفرد من المفروض أن يكون عاقلا، فهو يفكر ويخطط قبل أن يقرر من أجل بلوغ هدف أو على الأقل البحث عنه بفكرة تعظيم المنفعة، ولن يجد المسيريون أحسن من المعلومات المحاسبية والمالية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة. وهذا ما يرهق بال المساهمين (حسياني، 2010).

حيث أنه لم يتوقف الخلل في العلاقات التعاقدية في إطارها الضيق عند هذا الحد (مسيرين - مساهمين)، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء (Partenaires / Stakeholders) اللذين تمهم أعمال المؤسسة، وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي أدخله " CHARREAUX 1996 " والذي حدد من خلاله منطقة لنفوذ وسلطة المسيرين، لا تخضع لأية مراقبة من قبل الشركاء. وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المسيرين ويصدهم عن توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات. من هذا المنطلق، يمكن تمثيل المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تؤدي دور -مركز المتعاقدين- يتخذ شكل - تقاطع عقود- يشغل مركزه من قبل المسيرين.

وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنيه تكاليف الوكالة Les coûts d'agence التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية (مسيرين، مساهمين، مقرضين، عمال،....) (بن بلغيث، 2004).

5.3. دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق حوكمة المؤسسات:

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم، بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة سلطات الإدارة، وكذا تضارب المصالح وإبراز دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات نتطرق إلى ما يلي: (حسياني، 2010)

✓ أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق حوكمة المؤسسات: تعد نظرية الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المسندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح

يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال.

✓ **متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي:** تطالب مبادئ حوكمة المؤسسات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، ويطلب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة، بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، ويتعين مراعاة ما يلي لتطبيق ذلك المبدأ الأساسي:

أ- ينبغي أن يشتمل موضوع الإفصاح على المعلومات الأساسية المتصلة بما يلي:

- أهداف المؤسسة؛

- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت؛

- أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباهم ومبادئهم؛

- النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، وعوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب؛

- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح؛

- هيكل وسياسات سلطات الإدارة في المؤسسات.

ب- ينبغي إجراء التدقيق السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية؛

ت- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تبتسم بالعدالة، وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف، فقنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته.

6.3. دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري والمالي:

يجب التركيز على وسائل فعالة للتصدي لمشكلة الفساد بهدف تصحيح الضعف في المؤسسات والقضاء على

الآليات المشجعة على انتشاره، أي اتخاذ إجراءات يتم من خلالها القضاء على مختلف مسبباته. وفي ما يلي بعض الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة الفساد: (دراوسي، ضيف، 2012)

✓ مجلس الإدارة:

يعتبر الباحثين في مجال حوكمة المؤسسات أن أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة هو مجلس الإدارة، فهو يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال من خلال صلاحياته القانونية، تعيين ومكافأة الإدارة العليا، كما يشارك مجلس الإدارة في وضع إستراتيجية الشركة، ومن بين مهام مجلس الإدارة: تحديد ووضع الإستراتيجية للشركة، تحليل بيئة الشركة واكتشاف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، البحث والاختيار والتعيين للمدير العام ومراقبة أداءه، إدارة أصول الشركة واستثمارها بكفاءة وفعالية، كما يجب أن يمتلك مجلس الإدارة السلطة اللازمة لممارسة مختلف المهام ويعيدا عن التدخلات، ويشكل مجلس الإدارة لجانا مها:

أ. لجنة التدقيق: وهي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، فهي مجموعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل، ويحکم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وواجباتها ومن مهامها:

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المراجع الخارجي؛
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
- المناقشة مع المراجعين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلية ومراجعة التقارير التي تقدمها، والنتائج التي توصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛

- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.

ب. لجنة المكافآت: هي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تقوم بوضع المكافآت للإدارة العليا ومجلس الإدارة ومن مهامها:

- تحديد المكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا ومراجعتها، والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها؛
- وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري؛
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا؛

- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

ج. لجنة التعيين: وهي لجنة مختصة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، تقوم باختيار أفضل الكفاءات والخبرات للعمل بالشركة.

✓ التدقيق الداخلية:

يقوم بالتدقيق الداخلية هيئة داخلية أو مراجعون تابعين للشركة من أجل حماية أموال الشركة، تحقيق أهداف الإدارة، تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وتستند التدقيق الداخلية إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصاً منظماً بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة، وتلعب التدقيق الداخلية دوراً مهماً في عملية حوكمة الشركات، إذ يزيد من قدرة مساءلة الشركة والإدارة، أي زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي.

3. علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:

إن العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة كالأعصاب والأعضاء فلا تتحرك الأعضاء بدون أعصاب، فلا تقوم ولا تكون هناك تنمية مستدامة بدون حكم راشد.

1.4. مساهمة الحكم الراشد في التنمية المستدامة

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظرا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالسيير الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من اجل التنمية العادلة والمستدامة.

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل. وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات متكاملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا...)، وبعد هذا الأمر مهما جدا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤديه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وان يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تعني بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم، وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم الراشد أن تهتم بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتتعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير (فرج، 2012). ومنه فإن التنمية المستدامة لا تتحقق بدون حكم راشد، والشكل التالي يوضح مساهمة الحكم الراشد في التنمية المستدامة:

2.4. واقع التنمية المستدامة والحكم الراشد في الجزائر:

تعتبر التنمية المستدامة في الجزائر من الأمور التي تفرق العام والخاص، رغم الثروات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في كامل التراب الوطني، إلا أن الاستغلال الغير رشيد للموارد أدى بالوضع التنموي إلى أدنى مستوى، دون مقارن هذا المستوى بالدول الأخرى، فالجزائر تزخر بثروات هائلة تمكنها من تحقيق أعلى مستويات التنمية. وأن التنمية في الجزائر شهدت مراحل يمكن إيجازها في الآتي:

أ. **مرحلة البناء:** مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية، فمنذ حصول الجزائر على استقلالها وجدت مخلفات ومشاكل وهياكل إدارية ومؤسسات صناعية وأراضي فلاحية تركها المحتل الفرنسي الغاشم، فعمدت الجزائر إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية من الجانب الاقتصادي باعتمادها نظام التسيير الذاتي لبناء الدولة الجزائرية عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية الحكم الواحد والحاكم والهيئات التابعة له، وانطلاقا من سنة 1967 وهي سنة الدخول في النهج الاشتراكي، كمنهج اقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي واعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية، فاتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير واتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية، ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى، فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع آخر يحمي اقتصادها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للاقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية آنذاك ابتداء من المخططات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعملت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي إعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الاستقلال على توفير جميع الموارد لها. حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام 1988 في إطار إعادة الإصلاح لتمتد الإصلاحات إلى سنة 1993، ومن نتائجها التوجه نحو اقتصاد السوق واثبات الفشل الكبير في تسيير المؤسسات العمومية وموارد الدولة (التسيير غير العقلاني) (شبيلي، 2017). ومن ثم وانتهت هذه المرحلة مخلفة حطام من نوع آخر للاقتصاد الجزائري الناتج عن سوء التسيير، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة التنمية الهدامة، والتي انتقلت مخلفاتها إلى المرحلة الثانية التي تحمل توجه جديد للاقتصاد.

ب. **مرحلة إعادة البناء:** إن فشل نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر وكذا محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية، بل هذا الوضع الخطير أدى بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للإنتاج، ولتطبيق السياسات التنموية على حسابها، هذه الأوضاع خلفت عدة مساوئ على مستويات المعيشة للمواطن وعلى معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستوى المؤسسة أو الاقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات، لذلك اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية، تتميز في تحرير أكبر للاقتصاد حتى تتماشى مع

الظروف الدولية الجديدة محاولة في ذلك التعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي (شبيلي، 2017). وهذه السياسة كانت غير رشيدة (فهل تستطيع الشاة التعايش مع قطع الذئاب!).

لتقوم الجزائر بـ : (شبيلي، 2017) إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي (صندوق إفلاس الشعوب) وبطلب منها لحماية الاقتصاد من الأختيار من الحالة التي آلت إليها بما يعرف بالتصحيح الهيكلي، من خلال إحداث تغيرات في المنظومة الإنتاجية للاقتصاد وبما يتلاءم مع المعطيات الجديدة على الساحة الدولية وسعيها إلى تحقيق نمو حقيقي سليم ومستديم.

ليبدأ **حطام** آخر من العيار الثقيل في الجزائر، «ومن ظواهره: (شبيلي، 2017) الانخفاض الحاد في حصيله الصادرات النفطية، تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية، تطبيق سياسة التقشف، التآكل الكبير في احتياطات الصرف الأجنبية، صعوبات في الحصول على مصادر الاقتراض الدولية، فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات قد أدى بالسلطات الجزائرية إلى إبرام قروض تجارية مكلفة، بعد فشل سياسة إعادة التمويل كخيار لإعادة الجدولة، والظرف السياسي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر في السوق المالية، ومحدودية نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك استعملت الجزائر سياسة الخصخصة (خصخصة المؤسسات)».

وهذه المشاكل حدثت بالرغم من توفر الموارد والإمكانات إلا أنه لا يوجد اسغلال أمثل لهذه الموارد وعدم توفر المؤهلات واليد العاملة المؤهلة (..هذا ما يثبت أن العنصر البشري في جميع المستويات غير مؤهل البتة). ومنه يصح القول أنه لا يوجد استغلال أمثل للموارد، وهذا ناتج عن الفساد الكبير الذي ينخر عظم الاقتصاد الجزائري، فالسؤال هنا: هل الجزائر استقلت؟

ج. مرحلة بناء وهدم: هذه المرحلة يمكن ملاحظتها بمجرد أن تعيش في الجزائر رغم ما ينادى به بأنه في إطار التنمية المستدامة، فلا يلبث أن ينقضي مشروع معين فينطلق مشروع آخر فوق المشروع الأول فيهدمه؛ مثال والأمثلة كثيرة: مشروع تعبيد الطرقات، يتم إنجازه على أكمل وجه بغض النظر عن الجودة (فالظروف الطبيعية كاشفة جودة المشاريع؛ مثل المطر)، ثم ينطلق مشروع آخر مثل قنوات المياه وقنوات الصرف الصحي...، يتم إنجازه تحت الطريق المُعبد الجديد؛ ومنه مشروع في إطار التنمية المستدامة يهدم مشروع في إطار التنمية المستدامة...، وأيضاً بناء محلات في قرى نائية بعدد لا يكافئ عدد السكان وتجد هذا البرنامج يدخل في إطار التنمية المستدامة حيث يهدف هذا المشروع إلى القضاء على نسبة البطالة فتهدر أموال دون جدوى. ناهيك عن أنواع أخرى للفساد وسوء التسيير وانتشار البيروقراطية والمحسوبية ووجود بنوك تتعامل بالطرق الغير قانونية... الخ، ولا يمكن إهمال أخطر أنواع الفساد، فساد من نوع استراتيجي؛ والمتعلق بالمنظومة التعليمية كلها، والتي استفحلت فيها ظاهرة الفساد، فمن حيث التوظيف في قطاع التعليم صار ينظر للشهادة أكثر من الكفاءة بغض النظر على ما يحدث في الخفاء (التوظيف بالمحسوبية والرشوة..)، والتلاميذ والطلاب ألفوا الغش وجرت عليهم العادة في ذلك دون ردع، بل أصبحت جهات تدعم ذلك ومن بينها الأولياء والأسرة ككل..، وطبقة الأساتذة؛ ووفقاً للضرورة الحتمية ينشرون المقالات والبحوث والدراسات للارتقاء إلى المراتب من أجل الاستفادة من الامتيازات والزيادات في الرواتب دون ما تصاحبه قيمة مضافة للمنظومة التعليمية؛

وهذا ناتج عن المتطلبات المفروضة من الجهات المسؤولة، ليصبح الطموح في بلوغ الدرجات والمراتب أكبر منه من المنتج العلمي وجودته.

4. الخاتمة:

إن من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تعنى بالاهتمام الكبير في عصرنا الحديث في كافة أنحاء العالم، نجد التنمية المستدامة التي تسعى كل الدول إلى البحث في أوساط المسببات والعوامل التي تمكن من بلوغ الأهداف المرجوة منها، ومن هذه العوامل نجد الحوكمة أو ما يسمى بالحكم الجيد أو الحكم الراشد أو الرشيد، كأداة فعالة في تسيير اقتصاد أي دولة الدولة. ومن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى:

1.5. النتائج العامة:

- ✓ أن الجزائر تتوفر على موارد هائلة متوزعة على كافة التراب الوطني، ولكنها لا تستغل بعقلانية؛
- ✓ أن جل المشاريع التي تقام في الجزائر في إطار التنمية المستدامة فاشلة؛
- ✓ أن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر يسبب اختلالات في الحكم الراشد وبالتالي في التنمية؛
- ✓ الحكم الراشد في الجزائر حبر على ورق بل هو ظل الفساد، وهذا واقع يمكن أن نلاحظه إن كنا موضوعيين في كل قطاع وحتى داخل أسرنا؛
- ✓ والتنمية من الجانب الاجتماعي نلتمسها في التعليم المجاني والصحة المجانية ودعم المواد الأساسية للاستهلاك...، وإن كان يشوبها بعض من الفساد. أما في باقي القطاعات فهدر للمال تحت شعار مشاريع في إطار التنمية المستدامة.

2.5. التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:
- ✓ العمل على إرساء قواعد الحكم الراشد والسعي الجاد نحو محاربة الفساد (الرشوة، والمحسوبية،...) من خلال فرض عقوبات صارمة وقاسية على كل المفسدين من خلال الحكم عليهم وتشهيرهم لرأي العام للعبرة.
- ✓ منح الشباب فرص تقلد مناصب عليا في الدولة؛ من مدراء تنفيذيين وولاة ووزراء...، بعد فشل الكثير من الشيوخ والكهولة في تسيير مؤسسات الدولة (أنهكوا كاهل الشباب بتسييرهم الأعمى لكثير من القطاعات)؛
- ✓ لتحقيق متطلبات الحوكمة (الحكم الراشد) يجب أيضا التركيز على الجانب البشري وتنميته أكثر من التركيز على القوانين وكيفية وضعها وتنفيذها، مما يستوجب دراسة سلوكيات الأفراد الفاعلين في الدولة وكيفية التأثير عليهم بطرق إيجابية لتمكينهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خدمة الدولة، وإقناعهم بأن خدمة الدولة هي من خدمتهم، وبالتالي الحوكمة تبدأ في الحقيقة من الفرد المكون في للدولة وليس القوانين واللوائح والتشريعات؛
- ✓ يجب التركيز على الجانب الفكري، الذي هو أساس تقدم العالم الغربي، فالتنمية المستدامة يصنعها الفكر ويحافظ عليها الفكر ويطورها الفكر. فالثورة الصناعية التي هي مبعث التطور والتنمية الحاصلة في العالم المتقدم هي نتاج الفكر؛

✓ باعتبار الجزائر دولة مسلمة، على أئمة المساجد والأساتذة والمعلمين الحث على تعاليم الدين بما جاء في الكتاب والسنة؛ والتي تحث على الأخلاق ونبذ الفساد والحث على العلم والعمل بإتقان...، فكل هذا له أثر كبير جدا على التنمية استراتيجيا، ودون هذا مجال تحقيق التنمية المستدامة حتى وإن اجتهدنا في تقليد دول العالم المتقدم.

6. قائمة المراجع:

1. زاوي أسماء، أم الخير البرود، إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات-دراسة لأهم الأزمات والفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية-، ملتقى في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، ص 03.
2. بن التومي سارة، قوضيلي سمية، دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
3. هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم بوقاي، الجزائر، ص 05.
4. خليل إبراهيم رجب الحمداني، تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الإلكترونية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
5. علة مراد، قمان عمر، دور المراجعة في ترقية الإفصاح الخاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات الحوكمة، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
6. حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.
7. بن أعمارة منصور، حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
8. زياد هاشم السقا، دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
9. أحسين عثمان، سعاد شعبانية، النظام الخاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية-بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.

* **المؤسسات الخاصة** تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

10. عز الدين بن تركي، منصف شرقي، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته -إشارة لتجاربه بعض الدول-**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية-بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.

11. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية-بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.

12. عمر شريف، **التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية-بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.

13. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية-بالتطبيق على حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 91-92.

14. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2012.

15. فاطمة الزهراء شيللي، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، كتب في 09-04-2017 : في اقتصاد، نقلا من الموقع:

16. <http://nations-news.com/ar/2017/04/09/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/>, consulté le : 2019-01-12, 7 :29.